

Distr.: General
18 July 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

البند ١٠١ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات

التي اعتمدها الجمعية العامة في دورتها

الاستثنائية العاشرة

معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح

مذكرة من الأمين العام

يحيل الأمين العام إلى الجمعية العامة طيه تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وبرنامج العمل والخطة المالية المقترحين لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

وقد نظر مجلس أمناء المعهد في هذا التقرير في أثناء الدورة السادسة والستين للمجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح، المعقودة في نيويورك في الفترة من ٢٩ حزيران/يونيه إلى ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، ووافق على تقديمه إلى الجمعية العامة. ورحب مجلس الأمناء بالتحسن الكبير الذي حدث فيما يتعلق بالتحديات التي واجهت المعهد في عام ٢٠١٥، جميعها تقريبا. وأكد، في الوقت نفسه، ضرورة كفاءة الاستدامة والاستقلال في عمل المعهد، مكرراً الإعراب عن توصيته السابقة بزيادة الإعانة المالية للمعهد على أساس مستدام لتمويل الإطار المؤسسي اللازم لإعداد أنشطة المشاريع وإدارتها وتنفيذها والإبلاغ عنها وتقييمها طبقاً لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها. وكرر المعهد، في هذا الصدد، الإعراب عن توصياته الواردة في الفقرتين ٣٩ و ٤٤ من الوثيقة A/70/186 الداعية إلى وجوب أن تغطي الإعانة المالية تكاليف جميع وظائف موظفي المعهد الخمس.

* A/71/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

080816 290716 16-12361 (A)



تقرير مدير معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عن أنشطة المعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وبرنامج العمل والخطة المالية لعامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧

موجز

يغطي هذا التقرير أنشطة معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح ووضعها المالي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كما يغطي برنامج العمل الجاري والخطة المالية لعام ٢٠١٦، وبرنامج العمل المقترح والخطة المالية المقترحة لعام ٢٠١٧. وقد أُعد التقرير وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٤٨/٣٩، الذي دعت فيه الجمعية مدير المعهد إلى تقديم تقرير سنوياً إلى الجمعية العامة عن أنشطة المعهد. ويسلط التقرير الضوء على إنجازات المعهد خلال الفترة المذكورة أعلاه، فضلاً عن حالته المؤسسية والمالية.

ومهمة المعهد هي توليد وتعزيز المعرفة لتحسين السياسات والبرامج والممارسات في مجالي نزع السلاح والأمن. وهو يفي بمهمته من خلال أربعة برامج بحثية، هي: أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، والقضايا الأمنية المستجدة، والأمن والمجتمع، وكذلك من خلال الدعم الذي يقدمه للدوائر المعنية بتزع السلاح. وبينما تجاهد آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف من أجل تحقيق نتائج، واصل المعهد الوفاء بولايته في خدمة الدول الأعضاء، بحيث يملأ ركناً بالغ الأهمية في التحليل القائم على الحقائق، وطرح أفكار جديدة بشأن القضايا الناشئة والمنظورات الجديدة.

وقد صادفت سنة ٢٠١٥ الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء المعهد، وأتاح ذلك فرصة للدول الأعضاء لا للتفكير في مساهمات المعهد وإنجازاته وقيمتها المضافة فحسب بل أيضاً لكفالة أساس مالي أكثر أمناً ومرونة واستدامة لقيامه بعمله، في أعقاب اعتماد القرار ٦٩/٧٠ المتعلق بالمعهد بتوافق الآراء.

وكانت سنة ٢٠١٥ أيضاً سنة تحوّل للمعهد وتحقيق لاستقراره. فبينما كان استمرار بقاء المعهد موضع شك في بداية السنة، استقر وضعه بحلول نهاية السنة، بعدما استطاع أن يجد حلاً لأكثر التحديات الإدارية والمالية التي يواجهها إلحاحاً.

وكان جانب أساسي من جوانب الجهود الرامية إلى تحقيق لاستقرار المعهد هو تعزيز تعبئة الموارد. ورغم وجود خلفية صعبة، حيث شهدت جهات مساهمة كثيرة تخفيضات في ميزانياتها، أثمرت تلك الجهود. وكان هناك عامل هام آخر وراء تحقيق الاستقرار المالي

للمعهد هو تطبيق مبدأ استرداد التكاليف تطبيقاً تاماً ومستمرًا.

ومع أن سنة ٢٠١٥ كانت سنة تحول وتحقيق للإستقرار، شرع المعهد في عام ٢٠١٦ في تحقيق رؤيته وهي أن يكون معهداً أقدر على الصمود وعلى الاستدامة. وسيستتبع ذلك وجود نموذج تشغيلي أقل اكتفاءً برد الفعل، ووجود مستقبل للمعهد يكون مضموناً بدرجة أكبر، مما يمكن المعهد من التغلب على التحديات الإدارية ويمكن إدارته وموظفيه من التخطيط لتوجه المعهد على نحو استراتيجي بدرجة أكبر. والهدف من ذلك هو الانتهاء من تنشيط المعهد بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وفي الوقت نفسه، يجب أن يبدأ المعهد في النمو مرة أخرى، لكي يصبح أقدر على الصمود. فالموارد المؤسسية المتبقية للمعهد لم يعد من الممكن، بعد التخفيضات المتتالية في عدد موظفيه على مر السنين، تسخيرها لتوليد المستوى المنشود من النشاط الفني.

أولاً - مقدمة

١ - لقد بنى معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، على مدى السنوات الست والثلاثين الماضية، سمعة دولية له في مجال الابتكار وحل المشاكل. وبينما جاهدت آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف لتحقيق النتائج المنشودة، واصل المعهد الوفاء بولايته، بحيث ملاً ركناً بالغ الأهمية بالريادة الفكرية من خلال التحليل القائم على الحقائق، وطرح أفكار جديدة بشأن القضايا الناشئة ومنظورات جديدة، والعمل كجهة منظمة وميسرة فيما يتعلق بالمسائل المتعددة الأطراف المرتبطة بتزع السلاح. وإيجازاً، يولّد المعهد ويعزز المعرفة لتحسين السياسات والبرامج والممارسات في مجالي نزع السلاح والأمن.

٢ - ويغطي هذا التقرير أنشطة المعهد ووضعه المالي خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، كما يغطي برنامج العمل الجاري والإيرادات والمصروفات لعام ٢٠١٦ وبرنامج العمل المقترح والتوقعات لعام ٢٠١٧.

ثانياً - البيئة الاستراتيجية الحالية المتعلقة بالأمن وتحديد الأسلحة ونزع السلاح

٣ - تشهد الحقبة الحالية عدم يقين جيوسياسي كبيراً، إذ تنشأ قوى إقليمية وعالمية جديدة، بينما تسعى قوى أخرى راسخة إلى البقاء في المرتبة الأولى. وهذا يؤدي إلى وجود تحديات معينة، فيما يتعلق بإعطاء الأولوية للعمل الجماعي في سياق نزع السلاح والأمن الدولي الأوسع نطاقاً، وأيضاً فيما يتعلق باستقرار ودوام النظام المتعدد الأطراف ككل. وهو يؤدي أيضاً إلى زيادة خطر حدوث سباقات تسلح عالمية وإقليمية بسبب قيام الدول الحائزة لأسلحة نووية بتحديث ترساناتها النووية مع سعي بعض الدول إلى اكتساب قدرات جديدة يقال إنها يمكن أن تضيف إلى عدم الاستقرار الاستراتيجي، من بينها القذائف ذات السرعات الضوئية المفرطة، والطائرات بدون طيار، والأسلحة ذات التشغيل الذاتي بشكل متزايد.

٤ - ويواجه المجتمع الدولي قضايا أمنية معقدة ومتشابكة، وكثيراً ما تنطوي على جهات من غير الدول، أحياناً في سياقات تتراوح من النشاط الإجرامي إلى الإرهاب والتزاع داخل الدول والتزاع الدولي. وتشمل الأمثلة الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة أو المواد الانشطارية، واستخدام أجهزة متفجرة مرتجلة على نطاق واسع، والهجمات الإلكترونية على البنى التحتية الحيوية. وقد تتوقف الاستجابات الفعالة من حيث نزع السلاح في هذه السياقات على كفاءة التنمية المستدامة والحد من مستويات الفساد واللامساواة الصارخة، ومعالجة الأسباب الجذرية الأخرى على كل من الصعيد المحلي

والوطني والإقليمي، بقدر ما تتوقف على الاتفاقيات القانونية لترع السلاح أو تحديد الأسلحة.

٥ - وهكذا ثمة حاجة للتلاحم بين الجهود الرامية إلى نزع السلاح وتحديد الأسلحة وذلك باعتبارها عناصر في مجموعة أدوات لتحسين الاستقرار الاستراتيجي والسعي إلى جعل العالم أكثر أمناً وعدلاً وسلاماً. وهذا معناه أن كسر حالة الجمود في آلية الأمم المتحدة لترع السلاح وتحديث نهجها أمر بالغ الأهمية للتمكين من إحراز تقدم حقيقي "نحو قدر أكبر من الأمن لجميع الدول والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب" حسبما جاء في نص النظام الأساسي للمعهد. ويساعد المعهد، وفقاً لولايته، في هذه الجهود على نطاق طائفة من مجالات السياسات.

٦ - وفي هذا الصدد، يعمل المعهد بنشاط على ربط برنامج بحثه بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). ويلتزم المعهد، بوصفه عضواً في أسرة الأمم المتحدة، بتنفيذ تلك الأهداف. وهو يحقق هذا من خلال تعميم بُعد إنمائي^(١) في أدواته لإعداد المشاريع وأيضاً من خلال أنشطة ذات روابط واضحة بأهداف التنمية المستدامة، ومن قبيل هذه الأنشطة المشروع المتعلق بالتأثيرات الارتدادية للقوة الانفجارية.

٧ - وكخطوة أولى في تفعيل مكونات برنامج العمل الموضوعي المنشط للمعهد، أجرى المعهد في أوائل عام ٢٠١٦ مشاورات مع عدد من الجهات الخارجية صاحبة المصلحة بشأن برنامج بحثه وتوجهه في المستقبل وذلك لزيادة أهميته واستدامته إلى أقصى حد في سياق جيوسياسي يتغير بسرعة ولضمان إدراك المعهد لما سيكون من المرجح أن تحتاج إليه منه الدوائر المعنية بترع السلاح الأوسع نطاقاً باعتباره رائداً للفكر وجهة منظمة فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح في السنوات المقبلة.

٨ - وتبين المشاورات أن برنامج بحوث المعهد يستجيب لاحتياجات الجهات صاحبة المصلحة فيه ورغباتها المعرب عنها، مع وجود أفضليات لدى كل جهة من الجهات الخارجية صاحبة المصلحة. وقد كانت الولاية التي عُهد بها إلى المعهد في عام ١٩٨٤ تطلعية وواسعة النطاق بدرجة كافية لاستجابة المعهد للقضايا الأمنية الجديدة (وروابطها مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية) وأيضاً للتركيز على بنود نزع السلاح ذات الطابع التقليدي بدرجة

(١) للإطلاع على مزيد من المعلومات عن الكيفية التي يربط بها معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح عمله بالقضايا الإنمائية انظر www.unidir.org/about/the-institute/development.

أكبر بطرق ابتكارية. ومن ثم، فإن قدرة المعهد على الاضطلاع بأنشطة جديدة أو على التوسع في أنشطته القائمة لا يجد منها سوى الأموال التي تقدم من أجل قيامه بذلك.

ثالثاً - برنامج العمل

ألف - معلومات عن أداء المعهد في عام ٢٠١٥: حالة المشاريع المنجزة أو الجارية

٩ - صادفت سنة ٢٠١٥ الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء المعهد وكانت سنة شهدت تحولاً للمعهد وتحقيقاً لاستقراره. وقد ركز الانتقال إلى نظام أوموجا الاهتمام على ضرورة أن يكون المعهد مدججاً بالكامل في الممارسات الإدارية والمالية للمنظمة. وهذا الاهتمام المتواصل ساعد على إيجاد حل لكثير من القضايا الطويلة الأمد بطريقة إيجابية. وتستند المعلومات الواردة أدناه إلى الانجازات الفعلية التي تحققت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، مع استمرار عدد من تلك الأنشطة في عام ٢٠١٦.

١٠ - وفي الوقت نفسه، نجح المعهد في توسيع نطاق برنامجه عمله الموضوعي وتنويع مصادر تمويله. وزاد عدد الجهات المانحة له من ٢٠ في عام ٢٠١٤ إلى ٣١ في عام ٢٠١٥، ولأول مرة منذ سنوات كثيرة كانت مؤسسة كبرى من مؤسسات القطاع الخاص من أكبر الممولين (الذين قدموا تعهدات تبلغ قيمتها ١٠٠٠٠٠٠ دولار أو أكثر) وكان مجموع التبرعات لعام ٢٠١٥ جيداً مقارنة بمستويات التبرعات في السنوات السابقة.

١١ - وما زال العمل الموضوعي الذي يقوم به المعهد ينقسم إلى أربعة برامج بحثية هي: أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، والقضايا الأمنية المستجدة، والأمن والمجتمع.

١٢ - وفي عام ٢٠١٥، قام المعهد بتنفيذ ٢٢ مشروعاً فردياً، وعقد ٣٤ مؤتمر أو حلقة دراسية^(٢)، وأصدر ٢١ منشوراً. وشارك موظفو المعهد أيضاً في العديد من المؤتمرات والمناسبات الدولية التي عقدها منظمات شريكة للمعهد أو عُقدت بالتعاون معها. وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، دُعي موظفو المعهد إلى تقديم عروض في مناسبات عقدت في الاتحاد الروسي، وجنوب أفريقيا، وعمان، والصين، وكينيا، والمكسيك، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، بين بلدان أخرى.

(٢) كان عدد من الاجتماعات في شكل مناسبات منفردة، ليست جزءاً من مشروع بحثي أكبر. ومن ثم، فإن النطاق الكامل للأنشطة في عام ٢٠١٥ يتضمن مشاريع مذكورة في هذا الفرع وفي الفرع باء - ٥.

١٣ - ومع الإشارة في هذه الوثيقة إلى فرادى المشاريع والأنشطة التي قام المعهد بتنفيذها خلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، ترد معلومات مفصلة عن مشاريع ونواتج محددة على الموقع الشبكي للمعهد (www.unidir.org).

١ - أسلحة الدمار الشامل

١٤ - يُعطي النظام الأساسي للمعهد أولوية للعمل الرامي إلى القضاء على أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة التقليدية، وعلى الأسلحة النووية بشكل خاص. واستمرار حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح، وعدم اتفاق مؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٥ على وثيقة ختامية موضوعية، واستمرار محورية الأسلحة النووية في بعض مذاهب الأمن القومي هي أمور تشير إلى استمرار الحاجة إلى أنشطة المعهد الداعمة لترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

(أ) الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، و”المبادرة الإنسانية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية“

١٥ - خلال المرحلة الثالثة من المشروع المتعدد السنوات، الذي اختتم في حزيران/يونيه ٢٠١٥، أنتج المعهد خمس ورقات إحاطة مواضيعية من أجل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وواصل المعهد أيضا التعاون مع معهد القانون الدولي والسياسات في القيام معا بنشر تعليقات على قضايا نزع السلاح المواضيعية على موقع يناقش التدابير الفعالة لترع السلاح النووي^(٣).

(ب) الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، و”التدابير الفعالة والخطاب الإنساني بشأن نزع السلاح النووي“

١٦ - في المرحلة الرابعة من المشروع، التي تستمر في عام ٢٠١٦، شرع المعهد في إجراء تحليل بالغ الأهمية لأفكار جديدة لاتخاذ تدابير فعالة احتلت مكانة بارزة مؤخرا في خطاب السياسات بهدف تقديم تقييم موضوعي لمواطن القوة ومواطن الضعف فيها. وأسفر التحليل عن صدور منشور مشترك مع معهد القانون الدولي والسياسات عنوانه ”فرض حظر على الأسلحة النووية: دليل للقضايا“ في أوائل عام ٢٠١٦.

(٣) متاح على الرابط: <http://unidir.ilpi.org>.

(ج) دعم فريق الخبراء الحكوميين

١٧ - كان المعهد هو الخبير الاستشاري لفريق الخبراء الحكوميين لوضع توصيات بشأن الجوانب المحتملة التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى (معاهدة وقف إنتاج المواد الإنشطارية) لكن ليس في التفاوض عليها، الذي أنشأه الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧. وشارك المعهد في الدورات الأربع التي عقدها الفريق في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وقدم ورقات معلومات أساسية ومشورة حسب طلب الرئيس (للاطلاع على تقرير فريق الخبراء الحكوميين، انظر (A/70/81).

(د) الجوانب التقنية لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

١٨ - في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، نظم المعهد سلسلة حلقات دراسية تستكشف القضايا التقنية الأساسية التي حُددت في سياق عمل فريق الخبراء الحكوميين (انظر الفقرة ١٧ أعلاه). وكان الهدف هو مساعدة جميع المشاركين في المداولات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أن يدرسوا المشاكل التي ينطوي عليها الأمر، وأن يستكشفوا الحلول التقنية التي قد تتاح أو التي يلزم إيجادها، وأن يحافظوا على الزخم البناء الذي بدأه عمل فريق الخبراء الحكوميين ويقدموا مساهمات عملية في إيجاد حل للقضايا المتعلقة في مفاوضات مستقبلية.

(هـ) وثائق المعلومات الأساسية التي أعدت من أجل مكتب شؤون نزع السلاح

١٩ - أذن المعهد بإعداد ورقة معلومات أساسية عن تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اعتمده مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها عام ١٩٩٥ (انظر NPT/CONF.1995/22 (الجزء الأول)، المرفق)، بناء على طلب مكتب شؤون نزع السلاح، قبل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، وذلك بهدف تحقيق أهداف ذلك القرار.

(و) الاجتماعات التي عُقدت دعماً للذكرى السنوية التسعين لبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها وللوسائل البكتريولوجية

٢٠ - صادفت سنة ٢٠١٥ الذكرى السنوية التسعين لبروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ووسائل الحرب البكتريولوجية (بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥). وقد سعت الحلقات الدراسية، التي عقدت على هامش اجتماعات الدول

الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية)، إلى إعادة تأكيد استمرار أهمية البروتوكول، لا سيما لأن المجتمع الدولي يتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في المعاهدة المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٢ - الأسلحة التقليدية

٢١ - يقوم المعهد بتنفيذ أنشطته المتعلقة بالأسلحة التقليدية من خلال استحداث أدوات محددة الأهداف، وتوفير فرص لبناء القدرات، وتصميم عمليات محسنة وطرق أفضل للتعاون والتضامن بين الجهات صاحبة المصلحة. وينصب تركيز الأنشطة الحالية على ثلاثة جوانب هي: إدارة الأسلحة والذخائر في البيئات المهشمة، ومعالجة تجارة الأسلحة العالمية غير المشروعة، وتقديم الدعم لتنفيذ الصكوك والمبادئ التوجيهية العالمية.

(أ) قياس الجهود الرامية إلى تنفيذ عمليات تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإعطاء الأولوية لها وتقييمها

٢٢ - اختتمت المرحلة الثالثة من مشروع ينطوي على بناء القدرات المتعلقة بإدارة الأسلحة الصغيرة، من خلال حلقات عمل إقليمية بشأن استخدام وإدماج مجموعة برامج المعايير الدولية لتحديد الأسلحة الصغيرة، مشروعاً متعدد السنوات. وتساعد إدارة برامج إدارة المعرفة وكالات الأمم المتحدة والدول والمجتمع المدني في تطبيق المعايير وتصميم سياسات تحديد الأسلحة الصغيرة وبرامجها وممارستها وفي رصدها وتقييمها، وهي متاحة مجاناً من الموقع الشبكي لآلية تنفيذ الأعمال المتعلقة بالأسلحة الصغيرة (www.smallarmsstandards.org/tools/).

(ب) إدارة الأسلحة والذخيرة في الصومال

٢٣ - الهدف من المرحلة الثانية من المشروع المتعلق بإدارة الأسلحة والذخيرة في الصومال، التي تمتد حتى عام ٢٠١٦، هو تحسين قدرة واضعي القوانين الوطنيين والسلطات الأمنية المختصة في الصومال المكلفة بدعم أو قيادة استعراض الأطر الوطنية المتعلقة بمراقبة الأسلحة والذخيرة. والمشروع مثال ملموس لمساعدة حكومة على بناء قدرتها، وتوفير الأمن لشعبها، وحماية أراضيها. وقد أقام المعهد شراكة في هذا الصدد مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ويتطلع إلى التوسع في عمله الابتكاري هذا.

(ج) التطبيق العملي لمعاهدة تجارة الأسلحة للتصدي لتحويل الوجهة

٢٤ - بحث المرحلة الأولى من مشروع التطبيق العملي لمعاهدة تجارة الأسلحة خيارات ونماذج مواءمة نظم مراقبة الاستعمال النهائي والمستعملين النهائيين من أجل تعزيز التدابير المضادة لتحويل وجهة الأسلحة، بهدف مساعدة الدول في تطبيقها للمعاهدة.

(د) المنبر الإلكتروني التوجيهي الدولي للأسلحة الصغيرة والذخيرة

٢٥ - استجابة للاحتياجات التي أعرب عنها الممارسون الميدانيون، يتمثل الهدف من المنبر الإلكتروني التوجيهي الدولي للأسلحة الصغيرة والذخيرة في تحسين فهم تدابير المراقبة التي تنطبق على كل من الأسلحة الصغيرة والذخيرة في سياق النزاع أو في سياق ما بعد انتهاء النزاع، وتحسين إمكانية الوصول إليها وتطبيقها. وقد استحدث المشروع أداة برمجية لإجراء تقييمات لأمن تكديسات ومخزونات الأسلحة والذخيرة ولسلامتها الأساسية، وذلك استناداً إلى أداة تقييم المعايير الدولية لمراقبة الأسلحة الصغيرة (انظر الفقرة ٢٢). وفي المرحلة الأولى، جرى تجريب النموذج الأولي والتحقق من صلاحيته في أربع بعثات، وجرى ترتيبات لعقد اجتماعات استشارية تقنية غير رسمية بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة، وكذلك لعقد حلقات عمل ومناسبات دولية وإقليمية.

(هـ) تعزيز نهج دولي منسق وفعال فيما يتعلق بالأجهزة المتفجرة

٢٦ - بحث هذا المشروع النهج الأكثر تنسيقاً وفعالية الذي يمكن أن يتبعه المجتمع الدولي فيما يتعلق بالأجهزة المتفجرة المرتجلة. وقد اشتمل، في جملة ما اشتمل عليه، على حلقة عمل لخبراء مدتها يومان في مقر المعهد، وتقرير مشترك لمعهد الدراسات الدولية العليا ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح، بعنوان "التصدي للأجهزة المتفجرة المرتجلة: خيارات وفرص تحسين استخدام عمليات الأمم المتحدة وجهاتها الفاعلة". وينبغي أن تساعد هذه الدراسة، التي صدرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، الأمين العام في إعداد تقريره عن مسألة الأجهزة المتفجرة المرتجلة، من أجل تقديمه إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والسبعين، وفقاً للقرار ٤٦/٧٠.

(و) بناء القدرات الجنسانية بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتنمية في ليبيا

٢٧ - كان الهدف من هذا المشروع هو بناء قدرة النساء في المجتمعات المحلية في ليبيا على توعية وتنقيف أفراد المجتمع الآخرين بشأن المخاطر المرتبطة بالأسلحة الصغيرة وذخيرتها،

وإدماج أدوات التثقيف بشأن الحد من المخاطر ذات الصلة في برامجهم بشأن مراقبة الأسلحة الصغيرة. وقد أعد المشروع ونُفذ بالاشتراك مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام والمعهد وسيستمر في عام ٢٠١٦.

٣ - القضايا الأمنية المستجدة

٢٨ - قد تتيح أوجه التقدم في العلم والتكنولوجيا اتباع طرق وأساليب جديدة للحرب، بل وقد تتيح ميادين جديدة للحرب، مما يثير تساؤلات فريدة بشأن الأمن والاستقرار والقانون والأخلاقيات. وعمل المعهد بشأن القضايا الأمنية المستجدة يتناول حاليا الأمن الإلكتروني، وأمن المعلومات، والفضاء الخارجي، وتسليح التكنولوجيات الذاتية التشغيل بشكل متزايد. وتؤطر بحوث المعهد وتحليلاته التحديات المعقدة بطرق يسهل الوصول إليها. وهو يقدم الخبرة الفنية والدعم البالغ الأهمية لتعزيز العمليات السياسية الوليدة. ويساعد المعهد، من خلال قدرته التنظيمية، على دفع المناقشات المتعلقة بقضايا محددة قدما، ويعطي أهمية كبيرة لاشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص. ويشدد عمله على الحفاظ على الاستخدامات النافعة للتكنولوجيات المتطورة للأغراض السلمية.

(أ) تسليح التكنولوجيات الذاتية التشغيل بشكل متزايد: التعامل مع الروايات المتضاربة

٢٩ - يواصل المعهد، في المرحلة الثانية من مشروع متعدد السنوات يتناول تسليح التكنولوجيات الذاتية التشغيل بشكل متزايد، التركيز على المجالات التي يمكن فيها للمعهد أن يسهم بقيمة مضافة في المناقشات الدولية بشأن التشغيل الذاتي. وتعطي المرحلة الحالية الأولوية للمواضيع المتعددة التخصصات، التي تشمل مسائل بالغة الأهمية تتطلب مناقشات وبحوثا يتجاوز نطاقها الجهات التقليدية صاحبة المصلحة المعنية باتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر (اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة)، ليشمل جهات من قبيل القطاع الخاص. والعلماء المعنيين بالبحث والتطوير، والمسائل المتصلة بالفضاء الإلكتروني، والذكاء الاصطناعي، وإدارة المخاطر، والخبراء من التخصصات العلمية الأخرى ذات الصلة والممارسين ذوي الصلة. وتشمل نواتج المرحلة الثانية، التي ستستمر في عام ٢٠١٦، عدة مناسبات، واجتماعات خبراء، وورقات بحثية قائمة على الملاحظة.

(ب) القانون الدولي وسلوك الدول في الفضاء الإلكتروني

٣٠ - ركز هذا المشروع، الذي اشتمل على سلسلة من الاجتماعات واختتم في عام ٢٠١٥، على إذكاء الوعي وتشجيع الحوار على الصعيد الإقليمي بشأن مختلف التفسيرات التي يحتملها انطباق القانون الدولي في مجال الفضاء الإلكتروني. وفي أعقاب حلقة العمل الإقليمية التي عُقدت في سول في عام ٢٠١٤، عقدت حلقة العمل الثانية في نيروبي، في آذار/مارس ٢٠١٥، وعقدت حلقة العمل الثانية في مسقط، في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

(ج) تقديم الدعم لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

٣١ - في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ عمل المعهد مرة أخرى بصفته الخبير الاستشاري لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي، الذي اعتمد تقريره الصادر بتوافق الآراء في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (انظر A/70/174).

(د) سلسلة مؤتمرات استقرار الفضاء الإلكتروني

٣٢ - كان موضوع مؤتمر عام ٢٠١٥ لاستقرار الفضاء الإلكتروني، الذي عُقد في جنيف في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٥، هو "تماسك النظم". وقد عُقد مؤتمر عام ٢٠١٦ في حزيران/يونيه ٢٠١٦، بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية كشريك. واستكشف المؤتمر المجالات الجاهزة أكثر من غيرها لإحراز تقدم في المرحلة المقبلة من عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي.

(هـ) سلسلة حلقات العمل الدولية للخبراء في مسائل أمن الفضاء الإلكتروني

٣٣ - عقد المعهد ومركز الدراسات الاستراتيجية والدولية سلسلة من ثلاث حلقات عمل خبراء كان حضورها قاصراً على المدعويين إليها تناولت المسائل الدولية المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني، وذلك قبل بدء عمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. وقد ساعدت تلك الاجتماعات على تحديد مجالات الفهم المشترك ومجالات الاختلاف في الرأي بشأن عدد من المسائل المتعلقة بأمن الفضاء الإلكتروني، بما في ذلك بشأن وضع

القواعد، والتدابير القانونية، والنهج الممكنة فيما يتعلق باستخدام أدوات الفضاء الإلكتروني استخداماً حبيثاً.

(و) وقائع اعتماد الدول ذات القدرات المتوسطة على الفضاء

٣٤ - قدمت الدراسة المعنونة "وقائع اعتماد الدول ذات القدرات المتوسطة على الفضاء" استعراضاً عاماً، استراتيجياً و متمحوراً حول الأمن، للاعتبارات والخيارات المتاحة للدول ذات القدرات المتوسطة في مجال الفضاء لتمكينها على أفضل وجه من ضمان حصولها المستدام الطويل الأجل على الخدمات الفضائية القاعدة.

(ز) سلسلة مؤتمرات أمن الفضاء الخارجي

٣٥ - كان موضوع مؤتمر أمن الفضاء لعام ٢٠١٥، الذي عُقد في جنيف في ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ مع الشريكتين "مؤسسة العالم الآمن" و "مؤسسة سيمونز" اللتين تربطهما بالمعهد علاقات منذ أمد طويل، هو "أسس أمن الفضاء". وقد عقد مؤتمر عام ٢٠١٦، الذي كان ترتيبه هو الرابع عشر، في جنيف يومي ٢٨ و ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦، وتناول موضوع "إدامة الزخم: حالة أمن الفضاء الراهنة".

(ح) الحلقة الدراسية للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن القانون الدولي وأمن الفضاء

٣٦ - استضاف المعهد مائدة غداء وحلقة دراسية، على هامش الحلقة الدراسية الثالثة للمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن القانون الدولي وأمن الفضاء، وذلك لمساعدة الجهات صاحبة المصلحة على تنمية فهمها للموضوعين المزدوجين المتعلقين بالشفافية وتدابير بناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي وأمن الفضاء والقانون الدولي. وقد أتاحت تلك المناسبة للمعهد أيضاً الاستفادة من نجاح الحلقات الدراسية الإقليمية التي عقدها بشأن بناء القدرات، وذلك بهدف بناء فهم أعمق لدى الجهات الفاعلة الرئيسية في مجال السياسات.

٤ - الأمن والمجتمع

٣٧ - يركز المعهد، في مجال الأمن والمجتمع، على صوغ نهج شاملة ومتعددة التخصصات لمعالجة المسائل الأمنية التي تكون لها تداعيات اجتماعية أوسع نطاقاً، في مجالات من قبيل الصحة والتنمية وحفظ السلام وبناء السلام وحقوق الإنسان. ويتيح هذا البرنامج للمعهد أيضاً فرص إقامة شبكات من أصحاب المصلحة تتجاوز خبراء الأمن وتحديد الأسلحة لتشمل

على سبيل المثال خبراء متخصصين في الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات، ورواد الأعمال في قطاع التكنولوجيا، والاحصائيين الطبيين، وأخصائيي التصميم.

(أ) أعمال البحث والتطوير لأداة تصميم قائم على الأدلة لبرامج إعادة الإدماج ٣٨ - اختتم المشروع المتعدد السنوات المعني بأداة تصميم قائم على الأدلة لبرامج إعادة الإدماج. وقد قدمت المرحلة الثالثة من المشروع توصيات بشأن الخطوات المقبلة التي ينبغي للفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وللمنظمات الأعضاء فيه اتخاذها من أجل إتاحة أداة تصميم قائم على الأدلة لاستخدامها من قِبَل العاملين في مجال إعادة الإدماج وبشأن سبل إدماجها في البرنامج التدريبي للفريق العامل، مع التركيز على التحول الحاسم الأهمية من تطبيق أفضل الممارسات إلى استخدام أفضل العمليات.

(ب) التأثيرات الارتدادية للقوة الانفجارية

٣٩ - يسهم المشروع الرائد بشأن التأثيرات الارتدادية للقوة الانفجارية، الذي يستمر في عام ٢٠١٦، في فهم طبيعة وآثار استخدام القوة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، لا سيما الموجودة منها في اتجاه الانفجار المباشر وتشظي الأسلحة المتفجرة. والمسائل المحورية التي يجب استكشافها هي السبل التي قد تؤثر بها التأثيرات الارتدادية للقوة الانفجارية على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وما يلزم أن يفهمه المجتمع الدولي من أجل استحداث الاستجابات المناسبة.

(ج) تقديم الدعم لدراسة الأمم المتحدة بشأن المركبات الجوية غير المأهولة

٤٠ - قدم المعهد الدعم لمكتب شؤون نزع السلاح في تنظيم حلقة عمل خبراء دولية بشأن المركبات الجوية غير المأهولة عُقدت في حزيران/يونيه ٢٠١٥ وقام بصياغة قسم من دراسة عن التكنولوجيات المستجدة أعدت بناء على توصية المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح.

٥ - الأنشطة الأخرى

(أ) الخدمات التشاورية والاستشارية

٤١ - يجب على المعهد، وفقا لنظامه الأساسي، تشجيع المشاركة المستنيرة لجميع الدول في جهود نزع السلاح، و”المساعدة في المفاوضات الجارية بشأن نزع السلاح“، و”التشجيع

على اتخاذ مبادرات جديدة لإجراء مفاوضات جديدة“. وكثيراً ما يتحقق هذا، في الممارسة العملية، من خلال تقديم الخدمات الاستشارية، بلا مقابل عادة. وعدد طلبات الحصول على هذه الخدمات قد تجاوز بكثير قدرة الموظفين على تلبية كل طلب منها ويعتبر مؤشراً هاماً على قيمة عمل المعهد وسمعته.

٤٢ - وقد قدم موظفو المعهد (المؤسسون والعاملون في مجال البحوث على السواء) الدعم لعمل رئيس اجتماع الخبراء المعني بتنظيم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل التي تشملها اتفاقية الأنواع المعنية من الأسلحة التقليدية. وقدّم موظفو المعهد المشورة أيضاً لرؤساء مؤتمر نزع السلاح وغيرهم من المسؤولين بناء على طلبهم، وتولوا إدارة حلقات النقاش الأربع لمنتدى المجتمع المدني التابع لمؤتمر نزع السلاح التي دعا إليها أمين عام المؤتمر وعقدت في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٥.

٤٣ - وعدا عن الدول الأعضاء والمسؤولين عن هيئات نزع السلاح، تأتي طلبات من داخل منظومة الأمم المتحدة، ومن المجموعات الإقليمية، ومن المنظمات الدولية المتعددة الأطراف والإقليمية، ومن معاهد البحوث، والهيئات الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والمجتمع المدني. ويُدعى موظفو المعهد بصفة منتظمة إلى تقديم المشورة، والتشاور مع الأطراف المعنية أو تقديم إحاطات لها، فضلاً عن تقديم عروض في اجتماعات ومؤتمرات دولية، وهذا العمل يستمر في عام ٢٠١٦.

٤٤ - وفي حين تتوقع الدول الأعضاء من موظفي المعهد تقديم المشورة والدعم، فإن هذه الأنشطة نادراً ما تكون مشمولة بالتمويل المخصص للمشاريع. وهذه المشكلة تخص موظفي البحوث بوجه خاص، الذين تقتضي منهم هذه الطلبات القيام بعمل إضافي علاوة على عملهم القائم المرتبط بالمشاريع والذي يتطلب منهم التفرغ الكامل.

(ب) التثقيف في مجال نزع السلاح

٤٥ - يعتبر المعهد، في سياق اضطراره بولايته المتمثلة في تزويد المجتمع الدولي ببيانات ودراسات وتحليلات أكثر تنوعاً واستيفاءً، أن التثقيف في مجال نزع السلاح جانب هام من جوانب أنشطته وسيواصل القيام بذلك في عام ٢٠١٦. وقد قدم المعهد، إضافة إلى الإحاطات التي قدمها لمجموعات الطلبة، الدعم لبرنامج التدريب بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار النووي التابع لمكتب معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) في هيروشيما، اليابان، وكذلك لمحاكاة للتفاوض بشأن نزع السلاح أجراها وزير خارجية سويسرا السابق، في جامعة جنيف.

(ج) شبكة معاهدة تجارة الأسلحة

٤٦ - أنشأ المعهد، بالاشتراك مع الدراسة الاستقصائية للأسلحة الصغيرة، ومركز جنيف للسياسات الأمنية، والمركز المعني بالتزاع والتنمية وبناء السلام التابع لمعهد الدراسات العليا الدولية والإنمائية، شبكة معاهدة تجارة الأسلحة، وهي منتدى للتعاون بصفة منتظمة لدعم تنفيذ معاهدة الأسلحة الصغيرة، وسيستمر عملها في عام ٢٠١٦.

(د) تعميم مراعاة المنظور الجنساني

٤٧ - يلتزم المعهد، تماشياً مع سياسة الأمم المتحدة، بالمساواة بين الجنسين. وهذا يتضمن المشاركة الكاملة للنساء والفتيات في جميع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن ونزع السلاح. ويسعى المعهد إلى إدراج منظور جنساني في عمله وانضم إلى مبادرة جنيف الدولية لمناصري المساواة بين الجنسين، التي ستكون مشروعاً مستمراً في عام ٢٠١٦.

باء - الأداء المؤسسي في عام ٢٠١٥

٤٨ - يرد فيما يلي عرض عام للأنشطة التي قام بتنفيذها موظفو المؤسسة لدعم مشاريع المعهد وأنشطته، على النحو المفصّل في الفرع السابق من هذا التقرير، وهو عرض يستند إلى الإنجازات الفعلية للمعهد للفترة من كانون الثاني/يناير إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وإضافة إلى ذلك، حيث إن المعهد يستعين بموظفي بحوث على أساس كل مشروع على حدة، من المتوقع من المدير ونائب المدير ورئيس البحوث جميعهم أن تكون لديهم حوافز وخبرة موضوعية، من أجل التفكير في مشاريع وتنفيذها، ولكن أيضاً من أجل تلبية طلبات الحصول على خبرة فنية مخصصة وعلى استشارات مخصصة.

١ - إعداد المشاريع وجمع الأموال

٤٩ - لما كان المعهد ليس لديه كادر دائم من موظفي البحوث (فالباحثون يجري التعاقد معهم من أجل مشاريع محددة، وكان ذلك عادة في عام ٢٠١٥ بعقود استشارية قصيرة المدّة)، فإن غالبية عمليات تصوّر المشاريع الجديدة وإعدادها يكون موظفو المؤسسة هم المسؤولون عنها. وتبدأ عملية إعداد مشروع جديد بفكرة، ثم يجب بحثه بدقة للتأكد من جدّته وإمكانية تنفيذه. والمفاهيم الفكرية التي تظل صالحة للتنفيذ بعد هذه العملية هي وحدها التي تتحول إلى خطة مشروع وإلى اقتراح مشروع خارجي. وعندما يكتمل اقتراح المشروع، يقوم موظفو المؤسسة بجمع الأموال مهمة لتأمين التمويل له.

- ٢ - وضع اتفاقات التمويل
- ٥٠ - يعمل موظفو المؤسسة، في أعقاب تقديم ممول مرتقب تعهداً، مع إدارات ذلك الممول القانونية والمالية لإعداد اتفاق تمويل. ويجري التفاوض أيضاً والتوقيع أيضاً على اتفاقات مع جميع ممالي المعهد المؤسسين.
- ٣ - تنفيذ المشاريع والرقابة عليها
- ٥١ - موظفو المؤسسة مسؤولون عن رصد تنفيذ أي نشاط. وهذا يتضمن الترتيبات التعاونية وعمليات الشراء، وعقد اجتماعات بصفة منتظمة مع موظفي المشاريع لرصد التقدم المحرز، وتقييم أداء موظفي المشاريع والاستشاريين والمتعاقدين، وصرف المدفوعات، وتقييم المشاريع. ولأن غالبية أنشطة المعهد يضطلع بها باحثون يعملون بعقود استشارية و/أو مؤسسية، يمثل التعاقد مع موظفي البحوث والإشراف عليهم وتقييمهم نشاطاً مستمراً يضطلع به موظفو المؤسسة.
- ٤ - إعداد التقارير للجهات المانحة
- ٥٢ - يقوم موظفو المؤسسة، بعد تنفيذ أي مشروع، بمساعدة موظفي البحوث في وضع الصيغة النهائية للجزء السردى من التقارير التي تقدم إلى الجهة الممولة، ويقوموا بإعداد العنصر المالي في تلك التقارير. ونموذج الإبلاغ الذي تتطلبه الجهات الممولة قد يختلف اختلافاً كبيراً، ونادراً ما تستطيع الجهات الممولة قبول استخدام النموذج المعياري للأمم المتحدة أو للمعهد.
- ٥ - تنظيم المؤتمرات والمناسبات الأخرى
- ٥٣ - موظفو المؤسسة مسؤولون عن إدارة المناسبات. وفي عام ٢٠١٥، نظم المعهد أو اشترك في تنظيم المناسبات المذكورة فيما يلي البالغ عددها ٣٤، التي استلزمت جميعها قدراً كبيراً من العمل من موظفي المؤسسة، تضمن إرسال الدعوات، وتتبع الردود، وإرسال رسائل تذكيرية، وحجز أماكن، والترتيب للتسجيلات الصوتية، والترتيب لخدمات المطاعم. وقائمة المناسبات الواردة فيما يلي معروضة عكس ترتيبها الزمني:
- (أ) ١٩٢٥-٢٠١٥: انقضاء ٩٠ عاماً على توقيع بروتوكول جينيف، وقد عقدت هذه المناسبة في ١٥ كانون الأول/ديسمبر

- (ب) القانون الدولي وأمن الفضاء، وقد عقدت هذه المناسبة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر.
- (ج) النظر في العوامل الدافعة إلى تسليح التكنولوجيات الذاتية التشغيل بشكل متزايد، وقد عقدت هذه المناسبة في جنيف في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر
- (د) الأجهزة المتفجرة المرتجلة: خيارات تعزيز الاستجابة الدولية، وقد عقدت هذه المناسبة في جنيف في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر
- (هـ) اجتماع فريق الخبراء ”تكنولوجيات متلاقية، واستجابات متباعدة؟ الأسلحة الذاتية التشغيل، والفضاء الإلكتروني، والذكاء الذاتي التشغيل“، وقد عقد هذا الاجتماع في جنيف في ٩ و ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر
- (و) ”بدء حوار عالمي بشأن تعزيز نظم مراقبة الاستعمال النهائي والمستعملين النهائيين: هل يمكن أن تساعد الموازنة على معالجة تحويل الوجهة؟“، وقد عقدت هذه المناسبة في جنيف في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر.
- (ز) تطبيق المبادئ التوجيهية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والذخيرة في المناطق المتضررة من النزاع: الدروس المستفادة وأدوات إيجاد حلول، وقد عقدت هذه المناسبة في نيويورك في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر
- (ح) الأمن من خلال السلامة: الروابط بين أمن الفضاء والمبادرات الدولية الرامية إلى استدامة الفضاء المتخذة في الأمم المتحدة، وقد عقدت هذه المناسبة في نيويورك في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر
- (ط) إحاطة من مدير المعهد إلى الدول الأعضاء، وقد قدمت في نيويورك في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر
- (ي) الأسلحة الإلكترونية والأسلحة الذاتية التشغيل: التداخل المحتمل، والتفاعل، وأوجه الضعف، وقد عقدت هذه المناسبة في نيويورك في ٩ تشرين الأول/أكتوبر
- (ك) ”منطقة خالية من الأسلحة النووية في أوروبا: حلم طوباوي كاذب أم خيار سياساتي واقعي؟“، وقد عقدت هذه المناسبة في جنيف في ٤ أيلول/سبتمبر

- (ل) دراسة خيارات ونماذج تحسين التعاون وتعزيز نظم مراقبة الاستعمال النهائي والمستعملين النهائيين، وقد عقدت هذه المناسبة في كانكون، المكسيك، في ٢٥ آب/أغسطس
- (م) أمن الفضاء في عام ٢٠١٥: دعم أسس أمن الفضاء، وقد عقدت هذه المناسبة في جنيف في ٢٤ و ٢٥ آب/أغسطس
- (ن) من بروتوكول جنيف إلى آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية: الدروس المستفادة والفرص المتاحة، وقد عقدت هذه المناسبة في جنيف في ١٢ آب/أغسطس
- (س) الآثار والدروس المستفادة من تفشي وباء فيروس إيبولا بالنسبة لاتفاقيات الأسلحة البيولوجية، وقد عقدت هذه المناسبة في جنيف في ٧ آب/أغسطس
- (ع) الاجتماع التشاوري غير الرسمي بشأن خيارات مواءمة نظم مراقبة الاستعمال النهائي والمستعملين النهائيين، وقد عقد هذا الاجتماع في جنيف في ٩ تموز/يوليه
- (ف) الحلقة الدراسية لعام ٢٠١٥ المتعلقة باستقرار الفضاء الإلكتروني: تماسك النظم، وقد عقدت في جنيف في ٩ تموز/يوليه
- (ص) بناء القدرات بشأن الأطر الوطنية لإدارة الأسلحة والذخيرة: العملية التشاورية الأولى، وقد جرت في مقديشو من ٢٢ إلى ٢٥ حزيران/يونيه
- (ق) عدم الانتشار النووي ونزع السلاح: إلى أين بعد مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠١٥؟، وقد عقدت هذه المناسبة في جنيف يوم ١٨ حزيران/يونيه
- (ر) التطلع إلى المستقبل: منظورات الخبراء بشأن السياسة العالمية المتعلقة بالفضاء الإلكتروني، وقد عقدت هذه المناسبة في جنيف في ١٦ حزيران/يونيه
- (ش) الحلقة الدراسية الدولية بشأن تحسين الشفافية والرقابة والمساءلة بشأن أي استعمال للمركبات الجوية المسلحة غير المأهولة خارج نطاق النزاع المسلح، وقد عقدت في جنيف في ١٥ و ١٦ حزيران/يونيه
- (ت) المجتمع الدولي والأجهزة المتفجرة المرتجلة: بناء عملية واستجابة منسقتين، حلقة عمل داخل المعهد، وقد عقدت في جنيف في ٨ و ٩ حزيران/يونيه

- (ث) سلسلة الاجتماعات المتعلقة بالقانون الدولي وسلوك الدول في الفضاء الإلكتروني: الحلقة الدراسية الإقليمية لأوراسيا، وقد عقدت في مسقط في ٣ و ٤ حزيران/يونيه
- (خ) بناء القدرات المتعلقة بالكشف عن الأسلحة وتتبعها في سياقات النزاع وما بعد انتهاء النزاع، وقد عقدت هذه المناسبة في نيويورك في ٤ حزيران/يونيه
- (ذ) الآثار الإنسانية: سبب أهمية الأخلاقيات بالنسبة للسياسات المتعلقة بالأسلحة النووية، وقد عقدت هذه المناسبة في نيويورك في ٨ أيار/مايو
- (ض) المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط: كيفية التغلب على العقبات، وقد عقد في نيويورك في ١ أيار/مايو
- (أ أ) اجتماع فريق الخبراء غير الرسمي بشأن دراسة خيارات ونماذج مواءمة نظم مراقبة الاستعمال النهائي والمستعملين النهائيين، وقد عُقد في فيينا في ٢٢ و ٢٣ نيسان/أبريل
- (ب ب) إحاطة من المدير إلى الدول الأعضاء، وقد قدمت في جنيف في ٢١ نيسان/أبريل
- (ج ج) اجتماع خبراء اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة المعني بالشفافية ونظم الأسلحة الذاتية التشغيل الفتاكة، وقد عُقد في ١٣ نيسان/أبريل
- (د د) الانفاق العسكري في وقت يسوده التوتر، وقد عقدت هذه المناسبة في جنيف في ١٣ نيسان/أبريل
- (ه هـ) مبادئ الدفاع عن النفس في الفضاء: المنظورات الوطنية والقضايا البالغة الأهمية، وقد عُقدت هذه المناسبة في جنيف في ٣١ آذار/مارس
- (و و) اتفاقية الأسلحة البيولوجية: مناسبة الذكرى السنوية الأربعين، وقد عُقدت في جنيف في ٣١ آذار/مارس
- (ز ز) حلقة عمل لدعم مدونة لاهاي لقواعد السلوك وعدم انتشار القذائف التسيارية، وقد عُقدت في جنيف في ١٨ آذار/مارس

(ح ح) سلسلة الاجتماعات المتعلقة بالقانون الدولي وسلوك الدول في الفضاء الإلكتروني: الحلقة الدراسية الإقليمية لأفريقيا، وقد عُقدت في نيروبي في ٣ و ٤ آذار/مارس

٦ - الاتصالات والتوعية

٥٤ - كل من الاتصالات والتوعية ضروري لنقل نتائج وآثار بحوث المعهد إلى المجتمع العالمي. وجميع المنشورات أو النواتج المكتوبة إما يقوم موظفو المؤسسة بمعالجتها، أو يعالجها استشاريون يشرف عليهم موظفو المؤسسة، مع كون مهامهم تشمل تحرير النسخ، وتوضيب الصفحات، وتعهد قاعدة بيانات المنشورات، وقراءة النسخ الطباعية وتوزيع المنشورات الدعائية وإنتاجها. وموظفو المؤسسة مسؤولون عن مجموعة متنوعة من النواتج الشبكية، تتراوح من إعداد وإرسال رسالة المعهد الإخبارية الإلكترونية إلى تحرير التسجيلات الصوتية للمؤتمرات. ويتولى موظفو المؤسسة الدور القيادي فيما يتعلق بوجود المعهد على وسائل التواصل الاجتماعي، الذي شهد زيادة مطردة في عام ٢٠١٥.

٥٥ - ومن الممكن أن يرتفع كثيراً مستوى الوعي باتساع نطاق أنشطة المعهد وجودتها. ولكن عدم وجود أي موظفي اتصالات مخصصين منذ عام ٢٠١٣، لعدم توافر تمويل للمؤسسة، ما زال يعوق مهمة زيادة الوعي بعمل المعهد.

٧ - السفر

٥٦ - موظفو المؤسسة هم وحدهم الذين يمكنهم استخدام نظام أوموجا ولذا فهم مسؤولون عن تنظيم سفر الموظفين والاستشاريين وأعضاء أفرقة النقاش المدعويين في الاجتماعات. واتباعاً لإجراءات السفر المعمول بها في الأمم المتحدة، تشمل الإجراءات ذات الصلة تسجيل الأفراد والمعلومات المصرفية في نظام أوموجا، وإبلاغ المشاركين المشمولين بالرعاية بقواعد السفر وأنظمتهم؛ واتخاذ ترتيبات سفر المشاركين؛ وإصدار أذون سفر؛ والمساعدة في إعداد التقارير عن مصروفات المشاركين.

حيم - الموارد والنفقات لعام ٢٠١٥

٥٧ - بلغت إيرادات المعهد في عام ٢٠١٥ ما قيمته ٦٥٣ ٩٦٧ ٢ دولاراً وبلغ مجموع نفقاته ٨٤٥ ٠٧٣ ٢ دولاراً على النحو المبين في المرفق الثاني، الجدول ٢. والمعلومات المالية الواردة في هذا التقرير معروضة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لأول مرة. ويرد في المرفق الأول تفسير للاختلافات الرئيسية بين المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة

والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والنقصان المتصور في الإيرادات في عام ٢٠١٥ هو نتيجة لوجود اختلاف في النظم المحاسبية مع تحول الأمم المتحدة من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لا سيما التغير في نقطة الاعتراف بالتبرعات. ففي إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تقيد التبرعات في سنة توقيع التعهد الخاص بها، وذلك فيما يتعلق بالسنة الجارية وكذلك السنوات المقبلة. ونتيجة لذلك، لا ينعكس في حسابات عام ٢٠١٥ عدد من الصرفيات الكبيرة للمعهد.

٥٨ - ومعظم المجموع الكلي للتبرعات حُصص لمشاريع محددة. وتحصل المشاريع والأنشطة على تمويل على أساس متجدد طيلة العام، ومن ثم، تتسم عملية وضع الميزانية السنوية وميزانية السنتين بطابع إرشادي. وتستند أرقام التخطيط المسبق إلى تقييم لإنجازات المعهد المرجوة للسنة وتقييم لاتجاهات التمويل التاريخية.

دال - الأنشطة والموارد والنفقات لعام ٢٠١٦

٥٩ - تستمر في عام ٢٠١٦ عدة مشاريع كانت قد بدأت في عام ٢٠١٥، على النحو المبين أعلاه. وإضافة إلى ذلك، بدأ المعهد المشاريع الجديدة التالية في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٦.

(أ) استعراض عام للتحقق من نزع السلاح النووي

٦٠ - بصرف النظر عن أي اتفاق يجري التوصل إليه بشأن سبيل المضي قدماً في مجال نزع السلاح النووي، يجب الاتفاق على الآليات اللازمة فيما بين حائزي الأسلحة النووية وغير حائزيها للتحقق من تدمير الأسلحة النووية في المرحلة النهائية لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وسيلقى المشروع الضوء على كيفية الربط بين حظر بسيط والإزالة الفعلية للأسلحة النووية، مع التركيز على تحديد السوابق الملزمة قانوناً لتحقيق إزالتها على نحو يمكن التحقق منه.

(ب) الأسلحة النووية القصيرة المدى في أوروبا المعاصرة: مرتكزات التقييدات والتخفيضات

٦١ - سيبحث هذا المشروع، الذي سيمتد إلى عام ٢٠١٧، مقترحات تدعو إلى سحب الأسلحة غير الاستراتيجية إلى أماكن في أوروبا لتخزينها بصفة دائمة. وذلك من أجل تحديد مجالات الاتفاق، والمسائل اللازم حلها، والمشاكل المرتبطة بالتنفيذ العملي لهذا النهج، وسيولى الاهتمام بوجه خاص لتدابير بناء الثقة التي يمكن أن تدلل على جدوى هذا النهج

وتيسر الحوار بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بمشاركة نشطة من الدول الأعضاء ومنظمة حلف شمال الأطلسي والشركاء.

(ج) التطبيق العملي لمعاهدة تجارة الأسلحة للتصدي لتحويل الوجهة

٦٢ - استناداً إلى مرحلة أولى ناجحة، تناولت بالبحث الكيفية التي يمكن بها لمراقبة الاستعمال النهائي والمستعملين النهائيين أن تعزز التدابير المتخذة لمكافحة تحويل وجهة الأسلحة؛ تركز المرحلة الثانية من المشروع على تشجيع الحوار الإقليمي لتحسين التعاون وتعزيز الضوابط المتعلقة بالاستعمال النهائي والمستعملين النهائيين.

(د) المنبر الإلكتروني التوجيهي الدولي للأسلحة الصغيرة والذخيرة

٦٣ - تهدف المرحلة الثانية من هذا المشروع إلى الانتهاء من إعداد أدوات إدارة الأسلحة والذخيرة، وإطلاق المنبر الإلكتروني. وستنطوي هذه المرحلة أيضاً على عقد اجتماع تشاوري غير رسمي بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة في البيئات الهشة إلى جانب عقد حلقات عمل تقييمية وطنية.

(هـ) تقديم الدعم لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي

٦٤ - لقد وقع الاختيار على المعهد ليكون خبيراً استشارياً لفرق الخبراء الحكوميين، الذي أنشأته الجمعية العامة والذي سيبدأ، عملاً بقرارها ٢٣٧/٧٠، عمله في آب/أغسطس ٢٠١٦.

(و) تقديم الدعم للفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه

٦٥ - يخطط المعهد لعقد حلقة دراسية في نيويورك للتركيز على عناصر ومسارات نزع السلاح النووي التي برزت خلال اجتماع الفريق العامل المفتوح باب العضوية للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وهذه الحلقة وورقة معلومات أساسية مصاحبة لها ستكملان الجهود التي يبذلها رئيس الفريق العامل لتنوير الجمعية العامة في نظرها في تقرير الفريق العامل خلال دورتها الحادية والسبعين. وستساعد الحلقة أيضاً، في هذا الصدد، على بناء وعي وقدرات

البعثات الصغيرة التي لم تتمكن من حضور اجتماعات الفريق العامل بصفة منتظمة، ومن أمثلة ذلك الدول الأعضاء التي يوجد تمثيل لها في نيويورك ولكن لا يوجد تمثيل لها في جنيف.

(ز) فهم أسباب خطورة الأسلحة النووية

٦٦ - لقد زاد منذ عام ٢٠١٠ اهتمام واضعي السياسات ووسائل الإعلام وعامة الجمهور بالعواقب الإنسانية لتفجيرات الأسلحة النووية، مما وجّه الاهتمام أيضاً إلى ضرورة تحسين فهم أسباب خطورة استعمال تلك الأسلحة ومستوى تلك الخطورة. وسيتأوج المشروع في عام ٢٠١٧ بنشر ورقات بحثية وعقد ندوة تضم خبراء في المخاطر وممارسين متعددي الأطراف لبحث أسباب خطورة الأسلحة النووية، وإحاطة دوائر نزع السلاح النووي علماً بما يتم التوصل إليه.

٦٧ - وهناك عدد من مقترحات المشاريع الإضافية بلغ الآن مرحلة جمع الأموال مهمة من أجلها. وفي عام ٢٠١٦، يوجد تركيز بوجه خاص على الشراكات في إطار منظومة الأمم المتحدة: فقد وقع المعهد مذكرة تفاهم بشأن التعاون مع دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في أيار/مايو ٢٠١٦، ويبحث المعهد مشروعاً مشتركاً مع معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن تحديد الأسلحة الصغيرة في أنشطة التدريب التي يقوم بها معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. ويشترك معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح أيضاً، إلى جانب مؤسسة العالم الآمن، في رعاية حلقة الأمم المتحدة العاشرة بشأن قانون الفضاء، التي ينظمها مكتب شؤون الفضاء الخارجي مع مكتب شؤون نزع السلاح، والمقرر عقدها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٦٨ - وترد الإيرادات والمصروفات للربع الأول من عام ٢٠١٦ في المرفق الثاني، الجدول ٢، بينما ترد التكاليف المتوقعة لموظفي المؤسسة لعام ٢٠١٦ في المرفق الرابع. ومعظم المبلغ الكلي للتبرعات مخصص لمشاريع محددة. وتحصل المشاريع والأنشطة على التمويل على أساس متجدد طيلة السنة.

هاء - الأنشطة المتوقعة والخطة المالية لعام ٢٠١٧

٦٩ - سيستمر عدد من المشاريع الحالية في عام ٢٠١٧، وستتوقف بقية برنامج عمل المعهد لعام ٢٠١٧ على الحصول على أموال للمشاريع الجديدة. وستظل القضايا النووية بارزة في برنامج عمل المعهد، الذي ستطغى عليه بشكل متزايد الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠٢٠. وإذا قدر لمؤتمر نزع السلاح

أن يتغلب على حالة الجمود التي يعاني منها منذ ٢٠ عاماً وأن يبدأ في إجراء مفاوضات، سيكون متوقفاً من المعهد أن يقدم دعماً موضوعياً للمؤتمر وأعضائه. كذلك، من المرجح أن انعقاد فريق الخبراء الحكوميين المعني بنظم الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل في عام ٢٠١٧، في سياق اتفاقية الأسلحة التقليدية المعينة، سيحتاج إلى الاستعانة بخبرة المعهد الراسخة تماماً في هذا المجال. وفي مجال الأسلحة التقليدية، من المتوقع أن يستمر تطوير منتجات المعهد من خلال تحديد الفرص الجديدة واحتياجات العملاء.

٧٠ - ومن المتوقع أن تبلغ النفقات المالية لدعم برنامج عمل المعهد لعام ٢٠١٧ ما قيمته ٢٥٣١ ٠٠٠ دولار، على النحو المبين في المرفق الثالث. وترد في المرفق الخامس الميزانية المتوقعة للعمليات المؤسسية لعام ٢٠١٧.

رابعاً - آفاق المستقبل: حشد الموارد من أجل العمليات

٧١ - تظل الآليات الخمس لتمويل المعهد المبينة في الوثيقة A/70/177 (انظر الفقرات ٨٠-٨٧) كما هي. ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد، أن عدداً من الدول قد أعربت عن تأييدها لاحتمال إصدار الجمعية العامة تكليفاً للمعهد بإجراء دراسات محددة، وعن تأييدها أيضاً لحصول المعهد في عام ٢٠١٥ على منحة مشاريع كبيرة من مؤسسة خاصة رئيسية لأول مرة منذ سنوات كثيرة.

٧٢ - وحيث إن المعهد يواصل بنجاح إدرار أموال من أجل أنشطة المشاريع، يتمثل التحدي المتبقي أمام الدول الأعضاء، فردياً وجمعياً، في البت في الكيفية التي يمكن بها تغطية التكاليف التشغيلية (ميزانية عمليات المؤسسة) على نحو مستدام من أجل دعم العمل الموضوعي الذي يقوم به المعهد.

٧٣ - وقد صادفت سنة ٢٠١٥ الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإنشاء المعهد واعتماد قرار الجمعية العامة ٦٩/٧٠ بتوافق الآراء. وقد طلب ذلك القرار إلى الأمين العام "أن يقدم، كجزء استثنائي لا يتكرر هدفه صون مستقبل المعهد ودون إرساء سابقة في هذا الصدد، اقتراحاً للتمويل في سياق الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يراعي الموارد الإضافية في ضوء التوصيات الواردة في آخر تقرير للأمين العام عن أعمال المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح". ويستنير الاقتراح بتقييم لاحتياجات المعهد من الموظفين الأساسيين أعدته الأمانة العامة في النصف الأول من عام ٢٠١٦.

٧٤ - وقد طلب القرار إلى الأمين العام أيضاً أن يكلف طرفاً ثالثاً مستقلاً بإجراء تقييم لتحديد "هيكل تمويل مستدام ومستقر ونموذج تشغيلي" حسبما يلزم لتحقيق ولاية المعهد وأهدافه فيما يتجاوز عام ٢٠١٩. ومطلوب من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين يراعي فيه نتائج ذلك التقييم.

٧٥ - وستكون المهمة الرئيسية للتقييم الذي يجريه طرف ثالث مستقل هي النظر في "الجوانب الهيكلية والمالية والإدارية والتشغيلية للمعهد في المستقبل"، وأساساً العناصر اللازمة لتحقيق المعهد لولايته. ولما كان المعهد جزءاً من الأمم المتحدة ومطلوب منه، وفقاً لولايته، أن يتبع قواعد الأمم المتحدة وسياساتها، سيستلزم هذا المسعى مشاركة كبيرة من مجموعة متنوعة من المكاتب الموجودة في إطار الأمانة العامة.

خامساً - خاتمة

٧٦ - في حين كانت سنة ٢٠١٥ سنة تحوّل للمعهد وتحقيق لاستقراره، شرع المعهد في عام ٢٠١٦ في تحقيق رؤيته المتمثلة في تنشيطه، وأن يكون معهداً أقدر على الصمود وعلى الاستدامة، له برنامج عمل تظل له أهميته بالنسبة للدوائر المعنية بتزع السلاح في عالم يتغير بسرعة، ويسرّ تحسين فهم القضايا ووجود استجابة سياساتية أكثر فعالية. وسيستتبع برنامج العمل ذلك وجود نموذج تشغيلي أقل اكتفاءً برد الفعل ووجود مستقبل للمعهد يكون مضموناً بدرجة أكبر. وينبغي أن يحرر برنامج العمل المعهد من الجهود الإدارية اليومية ويمكن موظفي الإدارة وموظفي البحوث من التخطيط معاً على نحو استراتيجي بدرجة أكبر للتوجه الخاص بأنشطة المعهد في المستقبل. والهدف هو الانتهاء من عملية التنشيط بحلول نهاية عام ٢٠١٧، الذي يمثل إطاراً زمنياً واقعياً ولكنه طموح.

٧٧ - وفي الوقت الذي تدعو فيه الدول الأعضاء إلى زيادة أوجه الكفاءة وترمي فيه أداة الأمم المتحدة لإدارة موارد المؤسسة، وهي نظام "أوموجا"، إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من وفورات الحجم، تواجه كيانات خارجة عن الميزانية مثل المعهد صعوبة في التوفيق بين التوحيد القياسي والتمويل الذي لا يمكن التنبؤ به. وفي الوقت نفسه، واصلت الدول الأعضاء التعبير عن دعمها المالي والسياسي، على السواء، للمعهد ولقيمة عمله. وإلى جانب مساندة إدارة الأمم المتحدة، يعطي دعم الدول الأعضاء ثقة في قدرة المعهد على مواصلة تقديم تحليلات ومشورة مستقلة وعالية الجودة للدوائر المعنية بتزع السلاح لمدة طويلة في المستقبل.

اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١ - تعد البيانات المالية للأمم المتحدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أعدت البيانات المالية لمعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وفقا لتلك المعايير أيضا. وفي السنوات السابقة كانت البيانات المالية تُعد وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

أبرز النقاط في التغييرات الرئيسية المدخلة على البيانات المالية نتيجة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢ - تستخدم البيانات المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق الكامل، وهو تغير كبير مقارنة بنظام المحاسبة على أساس نقدي معدل الذي كان يطبق سابقا في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة. إذ تتطلب المحاسبة على أساس الاستحقاق الإقرار بالمعاملات والأحداث عند وقوعها وعرض جميع أصول وخصوم الكيان بقيمتها الصحيحة في تاريخ الإبلاغ. ووفقا لذلك جرى تحديث السياسات المحاسبية للمنظمة والمعهد لدعم الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣ - الأصول - وفقا للمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، كانت الأصول المادية وغير الملموسة تقيّد كمصروفات عند شرائها ولا تظهر في بيان الميزانية العمومية. أما في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن المنظمة تُبلغ عن الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات والأصول غير الملموسة في متن البيانات المالية. وأصبحت الأصول التي تعتبر أدوات مالية تقدر بالقيمة العادلة بسعر السوق. وأنشئت حسابات مخصصات لتسوية الحسابات المستحقة القبض المشكوك في إمكانية تحصيلها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤ - الخصوم - في إطار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة، كان لا يعترف إلا ببعض الخصوم، أما في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيجري الاعتراف بالخصوم كافة. وبعتماد المعايير المحاسبية للقطاع العام، اعترفت المنظمة بالتزامات التأمين الصحي الطويلة الأمد المترتبة على استحقاقات الموظفين بعد انتهاء الخدمة، والإجازات السنوية غير المستعملة، واستحقاقات الإعادة إلى الوطن. والالتزامات المستحقة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة تسجل مركزيا في صناديق منفصلة لكل كيان من كيانات الأمم المتحدة وتنعكس في المجلد الأول للتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة وتقرير مجلس مراجعي الحسابات (ومعهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح من بين تلك الكيانات) ومن ثم فهي

لا تبين كخصوص في بيانات فرادى الصناديق الاستثمارية. والاحتياطات لاستحقاقات الموظفين والالتزامات الأخرى المتعلقة بهم، من قبيل الإعادة إلى الوطن، والإجازة السنوية، والمسائل التي يتناولها التذييل دال للنظام الإداري للموظفين تقيد أيضا في الصناديق المنفصلة ولا تبين في البيان المالي للمعهد. وتبين استحقاقات الموظفين والالتزامات المتعلقة بهم بمزيد من التفصيل في الصفحات ١٣٩ إلى ١٤٢ من الملاحظات على التقرير المالي والبيانات المالية المراجعة عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ (A/70/5 (Vol. 1) و Corr.1).

٥ - الإيرادات - غيرت المنظمة، في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، نقطة الاعتراف بالإيرادات فيما يتعلق بالترعات المقدمة لها. ويعترف الآن بالإيرادات عند التوقيع على اتفاق لتقديم تمويل طوعي غير مشروط. ويكون الاعتراف بالإيرادات المتعلقة بالترعات هو اعتراف بالمبلغ الكلي للاتفاق، بما في ذلك أي تعهد بتقديم تمويل سيُستلم في سنوات مقبلة، وذلك حتى قبل استلام النقدية.

٦ - المصروفات - أصبحت المصروفات لا تسجل الآن في البيانات المالية قبل أن يتم استلام السلع و/أو الخدمات، وليس عند عقد الالتزامات على نحو ما كان عليه الحال في إطار المعايير المحاسبية لمنظمة الأمم المتحدة. وبالتالي، فإن الالتزامات المحملة على الميزانيات لا تصنف، في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع الخاص، كمصروفات في البيانات المالية، بينما تسجل المصروفات المستحقة نظير السلع والخدمات التي جرى الحصول عليها خلال السنة. وكما هو الحال بالنسبة للخصوص، تسجل الآن أيضا في البيان المالي المصروفات المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وباستحقاقات الموظفين، من قبيل منح التعليم، والإعادة إلى الوطن، والإجازة السنوية، والمسائل المتناولة في التذييل دال للنظام الإداري للموظفين. وهي تسجل مركزيا في صناديق منفصلة لكل كيان من كيانات الأمم المتحدة ينعكس في المجلد الأول للتقرير المالي والبيانات المالية المراجعة وتقرير مجلس مراجعي الحسابات ولذا فهي لا تبين في بيانات فرادة الصناديق الاستثمارية.

المرفق الثاني

الجدول ١

الإيرادات والنفقات المتوقعة لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦^(أ)
(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	التوقعات لعام ٢٠١٥	التوقعات لعام ٢٠١٦
رصيد الصناديق في بداية الفترة ^(ب)	١ ٦٠٣,٩	١ ٩٦١,٠
الإيرادات		
التبرعات والهبات العامة	٢ ٨٠٢,٥	٢ ٨٧٠,٤
الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة	٣٠٣,٨	٢٩٢,٣
المساهمات الأخرى المشتركة بين المنظمات	٣٠,٨	٣٤,٣
إيرادات الفوائد	٩,٦	١١,٨
إيرادات متنوعة	١٨,٣	١٨,٦
مجموع الإيرادات	٣ ١٦٥,١	٣ ٢٢٧,٤
تسويات الفترة السابقة	٣,١	٠,٣
المبالغ المرودة إلى الجهات المانحة ^(ج)	(٤١,١)	(٤٨,٠)
التزامات الفترة السابقة	١٥,٧	١٨,٤
مجموع الأموال المتاحة	٤ ٧٤٦,٧	٥ ١٥٩,١
النفقات المباشرة		
النفقات المؤسسية		
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد	٩٩١,٧	١ ١٦٧,٦
السفر في مهام لصالح المؤسسة	١٥,٩	١٥,٢
مصروفات التشغيل	٥٧,٤	٦٠,٧
التكاليف المتصلة بالمشروع		
تكاليف الموظفين وغيرهم من الأفراد	١ ٢٤٦,٥	١ ٢٣٨,٧
السفر	١٢٦,١	١٢٣,١
الخدمات التعاقدية	٧٩,٢	٧٢,٧
المقتنيات	١٥,٩	١٤,٩
الزمالات والمنح وغيرها	١٠٩,٧	١٢٨,٠
مجموع النفقات المباشرة	٢ ٦٤٢,٣	٢ ٨٢١,٠
تكاليف الدعم البرنامجي	١٤٣,٤	١٤٧,٧
مجموع النفقات	٢ ٧٨٥,٦	٢ ٩٦٨,٧
الرصيد المالي في نهاية الفترة	١ ٩٦١,٠	٢ ١٩٠,٤

- (أ) التوقعات (على أساس المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة) كما عرضت في الوثيقة A/70/177.
- (ب) الأموال الملتزم بها وفقاً لاتفاقيات الجهات المانحة.
- (ج) وفقاً لاتفاقيات تبرعات محددة، تصدر الأموال المرودة إلى الجهات المانحة عند تعديل أنشطة مشاريع محددة و/أو عندما تؤدي إلى نفقات فعلية أقل من المبلغ الذي كان متوقفاً أصلاً في الميزانية التي وافقت عليها الجهات المانحة.

الجدول ٢

الإيرادات والمصروفات الفعلية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ والربع الأول من عام ٢٠١٦^(أ)

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

البيان	٢٠١٤	٢٠١٥	الربع الأول من عام ٢٠١٦
الإيرادات			
التبرعات ^(ب)	٣٧٥٤	٢٤٠٣	٦٠٨
إيرادات الاستثمار	١٠	١١	٥
التحويلات والمخصصات الأخرى	٣٢١	٥٢٤	٤٢٠
إيرادات أخرى	٦	٣٠	٢٠
مجموع الإيرادات	٤٠٩١	٢٩٦٨	١٠٥٣
المصروفات			
مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم	٢٠٤٥	١٤٢٧ ^(ج)	٢٥٧ ^(د)
تعويضات غير الموظفين وبدلاتهم	٢٤٥	١٧٦	١١١
المنح والتحويلات الأخرى	٨٠	٣٩	صفر
اللوازم والمواد الاستهلاكية	٥	صفر	صفر
السفر	١٢٠	١٠١	٦٣
مصروفات التشغيل الأخرى	٢٨٧	٢١٣	٩
الدعم البرنامجي والمصروفات التناسبية	١٢٤	١١٠	٢٢
المصروفات الأخرى	١٦	٨	صفر
مجموع المصروفات	٢٩٢٢	٢٠٧٤	٤٦٢
الفائض/العجز للسنة	١١٦٩	٨٩٤	٥٩١

(أ) الأرقام المتعلقة بعامي ٢٠١٤-٢٠١٥ مأخوذة من بيان الأداء المالي للمعهد عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد أعد البيان وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

(ب) النقصان المتصور في الإيرادات في عام ٢٠١٥ هو نتيجة للاختلاف في النظم المحاسبية. عند انتقال الأمم المتحدة من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. والنقصان المتصور هو، على وجه الخصوص، نتيجة للتغير في نقطة الاعتراف بالتبرعات. ففي إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، تقيد التبرعات في السنة التي يحدث فيها التوقيع على التعهد،

وذلك فيما يتعلق بالسنة الجارية وأيضاً السنوات المقبلة. ونتيجة لذلك، لا ينعكس في حسابات عام ٢٠١٥ عدد كبير من الصرفيات الكبيرة للمعهد.

(ج) من هذا المبلغ، بلغت تكاليف موظفي المؤسسة في عام ٢٠١٥ ما قيمته ٤٣٨ ٩٩٦ دولاراً.

(د) بلغت تكاليف موظفي المؤسسة في الربع الأول من عام ٢٠١٦ ما قيمته ٥٧٩ ٢٧١ دولاراً. ويوجد مبلغ قدره ٥٠ ٥٥٠,٥٠ دولاراً يتعلق بسلف على المرتبات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ كانت مستحقة في عام ٢٠١٥ وانقلبت في الربع الأول من عام ٢٠١٦. وفي ضوء هذا الانقلاب، يبدو المبلغ الكلي لمرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم أقل من المبلغ المتكبد فعلاً.

الجدول ٣

تفاصيل التبرعات لعام ٢٠١٥^(أ)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	ألف - التبرعات
١١١ ٨٥٢	استراليا
٥ ٥٢٥	النمسا ^(ب)
١٩ ٦٠٦	كندا
٥ ٤٩٥	الصين
١٥ ٠٦٩	إستونيا ^(ج)
٢٦١ ٢٠٢	فنلندا ^(د)
١٦٠ ٠٠٠	فرنسا
٥٦٩ ٨٩٠	ألمانيا ^(هـ)
١١ ٣٣٨	هنغاريا
١٥ ٠٠٠	الهند
١٦٦ ٩٠٠	أيرلندا ^(و)
١٩ ٩٧٥	كازاخستان ^(ز)
١٧ ٢٦٠	لكسمبرغ ^(ح)
١٠ ٠٠٠	المكسيك
٣٦٧ ٤٩٠	هولندا
١٣٢ ٢٤٠	النرويج ^(ط)
٤ ٩٦٩	باكستان
٢٠ ٠٠٠	قطر
١٠ ٠٠٠	الاتحاد الروسي
١٠٠ ٠٠٠	صربيا
٢ ٠٠٠	سويسرا ^(ي)
٢٨٨ ٩٧٤	تركيا
٥ ٠٠٠	الإمارات العربية المتحدة
١٠ ٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية
١٠ ٠٠٠	الاتحاد الأوروبي

المبلغ	
١٠ ٦٠٤	مؤسسة البحوث الاستراتيجية
١١٠ ٠٠٠	مؤسسة مكارثر
٢٠ ٠٠٥	مؤسسة سيمونز
(٧٧ ٧٢٢)	مبالغ مردودة إلى الجهات المانحة
٢ ٤٠٢ ٦٧٢	المجموع الفرعي، ألف
باء - التحويلات والمخصصات الأخرى	
٣٢٨ ٧٠٠	الإعانة المالية المقدمة من الميزانية العادية للأمم المتحدة ^(ك)
٧٩ ٥٠٠	مكتب شؤون نزع السلاح
٢٧ ٥٣١	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٨٨ ٣٧٨	مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة
٥٢٤ ١٠٩	المجموع الفرعي، باء
٢ ٩٢٦ ٧٨١	المجموع

(أ) تستند الأرقام إلى بيان الأداء المالي للمعهد عن السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد أعد البيان وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. انظر الفقرات الاستهلاكية بشأن اعتماد المعايير الدولية للقطاع العام والتغيرات الرئيسية بين تلك المعايير والمعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

(ب) سُجل مبلغ إضافي قدره ٣٠ ٩٧٩ دولاراً، كان متعهداً به من أجل عام ٢٠١٥، في عام ٢٠١٤ عند التوقيع على الاتفاق، وذلك في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

(ج) تبرع من أجل عام ٢٠١٦.

(د) من هذا المبلغ يمثل مبلغ قدره ١٠٨ ٩٣٣ دولاراً تعهداً من أجل عام ٢٠١٦.

(هـ) من هذا المبلغ يمثل مبلغ قدره ١١٣ ٣٧٩ دولاراً تعهداً من أجل عام ٢٠١٦.

(و) من هذا المبلغ يمثل مبلغ قدره ١٠٠ ٠٠٠ دولار تعهداً من أجل عام ٢٠١٦.

(ز) من هذا المبلغ سُجل في عام ٢٠١٥ مبلغ قدره ٩ ٩٧٥ دولاراً كان من أجل عام ٢٠١٤.

(ح) من هذا المبلغ ورد في عام ٢٠١٥ مبلغ قدره ٨ ٨٢٤ دولاراً كان من أجل عام ٢٠١٤.

(ط) سُجل مبلغ إضافي قدره ٧٧٥ ٥٥٥ دولاراً، كان متعهداً به من أجل عام ٢٠١٥، في عام ٢٠١٤ عند التوقيع على التعهد ذي الصلة، وذلك في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

- (ي) سُجل مبلغ إضافي قدره ١٤٧ ٠٣٣ دولاراً، كان متعهداً به من أجل عام ٢٠١٥، في عام ٢٠١٤ عند التوقيع على الاتفاقات ذات الصلة، وذلك في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- (ك) من هذا المبلغ استُلم سلفاً في نهاية عام ٢٠١٥ مبلغ قدره ٢٧ ٨٠٠ دولار كان من أجل عام ٢٠١٦.

المرفق الثالث

الإيرادات والمصروفات المتوقعة لعام ٢٠١٧^١
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٧	البيان
	الإيرادات
٣ ١٢٠	التبرعات
١١	إيرادات الاستثمار
٤٢٨	التحويلات والمخصصات الأخرى
١٨	إيرادات أخرى
٣ ٥٧٧	مجموع الإيرادات
	المصروفات
١ ٧٥٩	مرتبات الموظفين وبدلاتهم واستحقاقاتهم
٢١٣	تعويضات وبدلات غير الموظفين
٦٠	المنح والتحويلات الأخرى
٣	اللوازم والمواد الاستهلاكية
١١٢	السفر
٢٥٣	مصروفات التشغيل الأخرى
١١٩	الدعم البرنامجي والمصروفات التناسبية
١٢	المصروفات الأخرى
٢ ٥٣١	مجموع المصروفات
١ ٠٤٦	الفائض/(العجز) للسنة

(أ) حسب التوقعات لعام ٢٠١٧ كمتوسط للأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦، زائداً ١ في المائة.

المرفق الرابع

التكاليف المتوقعة لموظفي المؤسسة لعام ٢٠١٦ (١)
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

٢٠١٦	مجموع صافي المرتبات	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	التكاليف العامة للموظفين	بدل التمثيل	المجموع
عقود الأمم المتحدة					
مد - ٢	٢١٣,٨	٣٦,٩	٧٢,٩	٠,٦	٣٢٤,٢
ف - ٥	١٧٧,١	٢٧,١	٦٠,٤	—	٢٦٤,٦
ف - ٥	١٧٧,١	٢٧,١	٦٠,٤	—	٢٦٤,٦
ف - ٣	١٢٥,٨	١٧,٢	٤٢,٩	—	١٨٥,٩
٢ خ ع (رأ)	١٩٠,٤	٧٠,٦	٦٥,٠	—	٣٢٦,٠
المجموع	٨٨٤,٢	١٧٨,٩	٣٠١,٦	٠,٦	١ ٣٦٥,٣

المختصرات: خ ع (رأ)، الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

(أ) استناداً إلى التكاليف القياسية للمرتبات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ المنطبقة على جنيف (النسخة ٩).

المرفق الخامس

ميزانية العمليات المؤسسية لعام ٢٠١٧

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ	
	موظفو المؤسسة ^(١)
٣٢٤,٢	مد - ٢
٢٦٤,٦	ف - ٥
٢٦٤,٦	ف - ٥
١٨٥,٩	ف - ٣
١٦٣,٧	١ خ ع (ر أ)
١ ٢٠٣,٠	المجموع الفرعي، موظفو المؤسسة
٢٠,٠	السفر
١٠,٠	الاتصالات والتوعية
١٨,٠	دائرة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
٦,٠	الاتصالات السلكية واللاسلكية
١٧,٠	تكاليف التشغيل المتنوعة
٧١,٠	المجموع الفرعي، تكاليف العمليات المؤسسية
١ ٢٧٤,٠	المجموع الفرعي
٦٣,٧	تكاليف الدعم البرنامجي
١ ٣٣٧,٧	المجموع

المختصرات: خ ع (ر أ)، الخدمات العامة (الرتب الأخرى).

(أ) استناداً إلى التكاليف القياسية للمرتبات لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ المنطبقة على جنيف (النسخة ٩).